

نحاس: دفعت مستحقات «أوجيرو» من الحساب المستقل في «المركزي»



وزير الإتصالات

أكد وزير الإتصالات في حكومة تصريف الأعمال شربل نحاس تخطي مرحلتين في مسار استعادة النظام اداء الدولة في قطاع الإتصالات.

وأشار في مؤتمر صحفي عقده امس الى حكم مجلس شوري الدولة الذي صدر قبل بضعة ايام وينص صراحة على ان قانون الاتصالات رقم 431 الصادر في العام 2002 هو معلق النفاذ. معلق على ماذا؟ معلق على ان تضع وزارة الاتصالات القواعد العامة لتنظيم خدمات الاتصالات. وتاليا ان كل القرارات المطعون بها التي اتخذتها الهيئة المنظمة للاتصالات التي اسهمت في العام 2008 بعملية ما سمي زيفا وبهتاننا الخصخصة، والتي اسهمت في تكريس بعض الاحتكارات الجزئية وانشاء بعض الاحتكارات الاخرى، هي وفق حكم مجلس الشوري قرارات «تكون صادرة عن سلطة غير صالحة لان صلاحية الهيئة عُلقت بموجب المادة 51 من القانون (431) الى حين استكمال تنفيذ احكامه». وتاليا لم تنتقل الى هذه الهيئة أي صلاحية». وأكد ان القانون 431 الذي ينيط بوزارة الاتصالات وضع القواعد العامة لتنظيم القطاع عاد اليوم الى طريق التطبيق الطبيعية. وقال: «انه تم الاسبوع الفائت صد احدى

واليوم (امس) صباحا دفعت الاموال. وكل الفواتير المتراكمة لدى هيئة اوجيرو للموردين بما فيها فواتير من العام 2003، والتي ارسلت الى الوزارة، تم دفعها صباح اليوم (امس)»، واتهم المهندس عبد المنعم يوسف بإعطاء التعليمات بقطع ال DSL عن المواطنين. وعما اورده احدى الصحف بأن الجيل الثالث مشروع وهمي وان هناك تواطؤا مع قريب للوزير نحاس، اجاب: «ستبدأ الدولة تقديم خدمات الجيل الثالث بدءا من ايلول، وهناك عقود مبرمة مع شركتين عالميتين هما اريكسون وهواوي، وهما ملتزمتان موجبات العقود».

ابشع محاولات القرصنة التي قامت بها وزيرة المال من خلال ارسالها كتابا فارغا من أي مضمون الى مصرف لبنان لوقف عمليات الدفع التي تقوم بها وزارة الاتصالات، بداية لموظفيها فللعاملين في هيئة اوجيرو، ومن ثم لكل الموردين الذين يقدمون مختلف انواع التجهيزات والمعدات، واخيرا للمتعهدين الذين يقومون بالاعمال الاساسية. واذاف: انه « صدر رأي من ديوان المحاسبة اكد امرا واضحا وضوح الشمس في القانون، نص على ان الوزارات التي لديها موازنة ملحقة أي وزارة الاتصالات يصبح لها حسابات جارية مستقلة لدى مصرف لبنان.